قاله في المطلب اما الرضي بالحكم بعده فليس
بشرط لحكم الحاكم ولا يكفي رضي جاز هو اعم
من قوله رضي قائل بحكمه في ضرب دية على
عاقلته بل لابد من رضاهم ايضا به ولو كانوا
فقراء لانهم لا يواخذون باقراره فكيف يواخذون
برضاه ولو رجع احدهم قبله اي قبل الحكم
ولو بعد اقامة المدعي شاهدين امتنع الحكم
وليس للمحكم ان يحبس بل غايته الاثبات
والحكم واذا حكم بشيء من العقوبات كالحدود
وجد القذف لم يستوفه لان ذلك يفضي الى
الجلاء الولاة فصل فيما يقتضي انعزال
القاضي او عزله وما يتذكر معه لو زال اهليته
اي اهلية القاضي بنحو جنون واغماء كغفلة
وصمم ونسيان يخل بالضبط وفسق انعزل
لوجود المنافي ولان القضاء عقد جائز لنفسه
لو عمي بعد سماع البينة وقد بقيا ولم يحج
لاشارة لنفذ حكمه في تلك الواقعة ولقيري
بما ذكر اعم مما عبر به فلو عادت اهليته
لم تعد ولايته كالوكالة وغيرها من العقود
وله

وله عزل نفسه كالوكيل وهذا من زيادتي والاعم
عزله بحكم ظهر منه ويكفي فيه غلبة الظن
ومحل هذا وما قبله اذا وجد من صالح غيره
للقضاء وبأفضل منه ومصلحة لتسكين
فتنة سواء عزله بمثله او بدونه وذكر
حكم دونه من زيادتي والا بان لم يكن شيء من
ذلك حرم عزله ولكنه ينفذ طاعة
للامام لقيد زدته بقولي ان وجد له صالح
غيره للقضاء والا فلا ينفذ اما القاضي فله
عزله خليفته بلا موجب بناء على انعزاله بموته
ولا ينعزل قبل بلوغه عزله لعظم الضرر بنقض
الاحكام وفساد التصرفات نعم لو علم الخصم
انه معزول لم ينفذ حكمه له لعلمه انه غير
حاكم بما ذكره الماوردي فان علقه اي
عزله بقراءته كتاب القرظي لها واقراء من غيره
عليه لان الغرض اعلامه بصورة الحال الاقراءة
بنفسه وصوب الاسنوي عدم انعزاله بقراءة
غيره عليه كما في مسئلة الطلاق والقايا بالاولى
فرق بان المرء مأمور بالخراج الصفات وهنا الى

Copyright © King Saud University